

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢) التطورات الرئيسية التي استجرت منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/675). وهو يتناول التطورات السياسية والأمنية الرئيسية، ويبين الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تنفيذاً للولاية المنوطة بها بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠١٧ (٢٠١١) و ٢٠٢٢ (٢٠١١) و ٢٠٤٠ (٢٠١٢). ويقدم التقرير أيضاً استعراضاً للحالة الإنسانية في ليبيا وتقييماً للتقدم المحرز في ذلك البلد وللتحديات التي لا تزال تعترض تحوله إلى الديمقراطية.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية في ليبيا

٢ - شهدت ليبيا في الفترة المشمولة بالتقرير تطوراتٍ سياسية وأمنية تكشف عن التعقيدات التي تكتنف عملية التحول الديمقراطي فيما بعد التراع. ورغم أن البلد أحرز تقدماً ملحوظاً على درب تحوله السياسي شمل في جملة أمور أداء أول حكومة ليبية مُشكّلة ديمقراطياً اليمين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ما زال الكثير من الصعوبات والمشاكل ماثلاً في برهانٍ واضح على تقلب العملية الانتقالية وهشاشتها.

٣ - ويزيد من تعقّد التحديات التي تواجهها ليبيا أن آلت إليها تركة ٤٢ عاماً من الخلل في أداء مؤسسات الدولة التي جرى عن عمد تقويضها طوال عقودٍ من الحكم الاستبدادي. ويضاف إلى ذلك أن شيوع التوتر بين القبائل وبين المناطق وغياب قواعد العمل السياسي وقمع النُخب المستقلة والمجتمع المدني عوامل أدت كلها إلى عدم توافر القدرات الكافية لتشجيع التغييرات البعيدة المدى التي يلزم إحداثها. كما أن الهياكل والسياسات الاقتصادية التي اعتمدها النظام السابق أعاقت تطور القطاع الخاص وزادت من اعتماد الجانب الأكبر من القوة العاملة في ليبيا على قطاع عام آخذ في الاتساع رغم افتقاره إلى الفعالية. وبذلك



ظلت الفرص الاقتصادية محدودة، وأخفقت بخاصة في استيعاب الثوار الذين جرى تسريحهم. والأهم من ذلك أن إصلاح قطاع الأمن المتداعي وإعادة بنائه لا يزال يشكل المهمة الأصعب على الإطلاق التي تواجهها السلطات الليبية. وللتغلب على هذه الصعوبات، سيستلزم الأمر بذل جهود سياسية منسقة ودؤوبة على جميع المستويات علاوة على استمرار توفير الدعم الدولي والمساعدة الدولية. ومع احتفال الشعب الليبي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية الأولى لعيد تحرير ليبيا، كان من الواضح أن الليبيين يتوقعون الكثير من سلطاتهم المنتخبة آملين أن تتصدى للمشاكل الرئيسية التي يواجهها البلد.

ألف - التحول الديمقراطي

٤ - على خلفية من تطلعات متزايدة اقترنت بها تطورات أمنية في مدينتي بنغازي وبنني وليد ومناطق ليبية أخرى، أدت حكومة رئيس الوزراء علي زيدان اليمين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان المؤتمر الوطني العام قد أقر تشكيلة الحكومة التي ألقها رئيس الوزراء علي زيدان بعد أن مُنيت بالفشل محاولتان بذلها سلفه رئيس الوزراء المكلف، مصطفى أبو شاقور، لإقرار التشكيلة الوزارية التي تقدم بها. وتعكس القاعدة السياسية الواسعة لوزارة السيد زيدان تأكيده المتكرر على ضرورة تأليف حكومة وحدة وطنية تشترك فيها جميع القوى السياسية وتتسم بالتوازن بين المناطق. فالكتلتان السياسييتان الرئيسيتان في المؤتمر الوطني العام، وهما تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء، ممثلتان تمثيلاً جيداً في الحكومة حيث حصلتا على عدد متساو من الحقائق الوزارية. وضمت الوزارة امرأتين وعضواً واحداً من الأقليات. وفي كلمته الافتتاحية، أكد رئيس الوزراء مجدداً التزامه ببناء دولة مدنية ديمقراطية تسترشد بأحكام الإعلان الدستوري التي تعلي شأن حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتعهد كذلك بأن يجعل الأمن أولويته العليا.

٥ - وكانت الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية، وهي هيئة حكومية مكلفة بفحص سجلات كبار المسؤولين، قد استبعدت أربعة من المرشحين لشغل مناصب وزارية في حكومة السيد زيدان منهم مرشح لثولي وزارة الداخلية. ورغم أن القضاء أبطل في وقت لاحق قرار الهيئة المتعلق بالمرشحين الوزاريين الأربعة، لا تزال لدى البعض شكوك في أن عملية فحص السجلات تتعرض للتسييس. ويرى الكثيرون أن فحص السجلات أمر ضروري لصون الثورة ومنع رجال النظام السابق من تغيير مواقفهم ومن ثم العودة إلى الحياة العامة.

٦ - وقد تزايد اللغط بشأن تطبيق سياسات التطهير بعد أن صوتت أغلب أعضاء المؤتمر الوطني العام في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر على النظر في سن قانون ينظم "العزل السياسي".

ونشأت انقسامات عميقة في صفوف أعضاء المؤتمر الوطني العام والقوى السياسية، ولا سيما فيما يتصل بالنطاق المحتمل لمثل هذا القانون وبتطبيقه. وثمة مخاوف من أن يكون الإصرار على سن هذا القانون مدفوعاً بالرغبة في تغيير موازين القوى السياسية التي تخضعت عنها الانتخابات الوطنية المعقودة في تموز/يوليه. ومن المرجح أن تلقي الخلافات بشأن ماهية أهداف القانون المقترح وعواقبه المحتملة بظلالها على مناقشات اللجنة الخاصة التي أوكل إليها المؤتمر الوطني العام مهمة صوغ القانون، بل وأن تمتد تلك الخلافات إلى ما بعد ذلك.

باء - الحالة في بني وليد

٧ - عندما قرر المؤتمر الوطني العام أن يأذن باستخدام القوة في بني وليد ضد عناصر يدعى أنها تدين بالولاء للنظام السابق، اتجهت الأنظار مرة أخرى إلى تلك المدينة التي لا تزال علاقتها المضطربة بالدولة الليبية الوليدة بعد انتهاء النزاع في عام ٢٠١١ أمراً يثير شديد الاستياء بين أعضاء المؤتمر الوطني العام والحكومة. وقد اعتمد المؤتمر الوطني العام في ٢٥ أيلول/سبتمبر القرار رقم ٧ وبموجبه أصدر تعليمات إلى وزارتي الداخلية والدفاع باتخاذ جميع التدابير اللازمة لاعتقال من يُدعى أنهم اختطفوا عمران شعبان وقاموا بتعذيبه، وهو أحد ثلاثة سجناء أفرجت عنهم سلطات بني وليد بعد نداء أطلقه محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني، أثناء زيارته للمدينة. والسيد شعبان يعتبره الكثيرون بطلاً وطنياً لمساهمته في القبض على الزعيم الليبي السابق معمر القذافي، وقد وافته المنية في باريس أثناء تلقيه الرعاية الطبية إثر إصابات لحقت به وفق المزاعم أثناء أسره في مدينة بني وليد.

٨ - وبُذلت جهودٌ وساطة مكثفة من أجل نزع فتيل المواجهة مع مدينة بني وليد، بما في ذلك مبادرات قام بها على حدة كل من محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني، ووفود أخرى من زعماء القبائل من جميع أنحاء البلد، إلا أن تلك الجهود أخفقت في وقف التعزيزات العسكرية خارج بني وليد والأعمال القتالية التي اندلعت بعد ذلك. وكان ممثلي الخاص قد نقل للسلطات الليبية آنذاك الشواغل العميقة التي تساور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن الالتزامات الواقعة على عاتق ليبيا في مجال حماية المدنيين، ثم ظل على اتصال وثيق بجميع الأطراف المعنية باذلاً المساعي الحميدة لتفادي تصعيد حدة التوتر بين المناطق والحيلولة دون انتشار العنف إلى مناطق أخرى خارج بني وليد.

٩ - وفي كلمة بثها التلفزيون في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر خاطب الرئيس المقريف الأمة معترفاً بأن جهود الوساطة وصلت إلى طريق مسدود، وبأن الحل العسكري أصبح أمراً لا مفر منه من أجل بسط سلطة الدولة إلى مدينة بني وليد والقبض على الخارجين على

القانون. وتعهد المقريف ببذل كل جهد لحماية السكان المدنيين، وأقر بالحالة الإنسانية المتردية التي نجمت عن الحصار العسكري والعمليات العسكرية.

١٠ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت السلطات انتهاء العمليات العسكرية في بني وليد وأن الجيش الليبي فرض سيطرته على المدينة. وأعلنت حكومة رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب المنتهية ولايتها آنذاك عن خطط تهدف إلى استعادة النظام العام وإحلال الأمن وإبدال قوات درع ليبيا التي سيطرت على المدينة في أعقاب الهجوم والحصار بوحدات من الجيش الليبي. وشكلت لجنة لإدارة الأزمات في مكتب رئيس الوزراء لكي تتولى تنسيق جميع الأنشطة الحكومية ذات الصلة ببني وليد. ورغم تعالي الأصوات المنادية بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق للنظر في الادعاءات بوقوع عمليات نهب وحرق للمنازل وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، لم يُحرز أي تقدم بشأن هذه المسألة. وبعد حدوث بعض التأخير عزته السلطات العسكرية المحلية إلى استفحال انعدام الأمن، تمكن وفد تابع للأمم المتحدة من دخول المدينة من أجل تقييم الحالة الإنسانية وتقديم قدر من المساعدة الطارئة وتشجيع عودة السكان المدنيين.

جيم - شرق ليبيا

١١ - في بنغازي، لا تزال الحوادث الأمنية المتصاعدة الحدة والمتوالية تلقي بظلالها القائمة على الأوضاع وتعكس تباينا عميقا في المنظورات السياسية والإيديولوجية إزاء مستقبل ليبيا. ففي ١١ أيلول/سبتمبر، هاجمت عناصر مسلحة مرافق تابعة لحكومة الولايات المتحدة مما أسفر عن مقتل السفير كريستوفر ستيفنس وثلاثة موظفين أمريكيين آخرين. وكان الهجوم بمثابة تنبيه صارخ بتوتر الديناميات السياسية والأمنية التي تسود المدينة. وقد أجمع المسؤولون والزعماء الليبيون على اختلاف انتماءاتهم السياسية على الإدانة القاطعة لهذا الحادث، كما تعهدت الحكومة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في التحقيقات التي ترمع إجراءها. وفي حدث يعكس غضب الرأي العام إثر الهجوم والرغبة في أن يعود الاستقرار إلى المدينة، شارك نحو ٣٠.٠٠٠ متظاهراً في مسيرة نُظمت في ٢١ أيلول/سبتمبر تحت شعار "انقذوا بنغازي"، دعا فيها جهاز الشرطة والجيش إلى الاضطلاع بمسؤولياتهما بوصفهما الجهتين الوحيدتين المخولتين قانوناً سلطة فرض الأمن في الدولة ونادوا بحل جميع الجماعات المسلحة وإدماجها. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، وقع هجوم على مركبة كانت تقل القنصل الإيطالي الذي لم يصب بأي أذى. وكررت الحكومة منذ ذلك التاريخ اعترافها بإنشاء وحدة خاصة للأمن الدبلوماسي. ولوحظ حدوث زيادة واضحة في عمليات اغتيال

كبار ضباط الشرطة والقادة العسكريين في شرق ليبيا، وفي الهجمات التي تُشن على مختلف المرافق الأمنية الحكومية.

١٢ - وقد زار ممثلي الخاص بنغازي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر واجتمع بأعضاء المجلس المحلي وممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية الذين أكدوا جميعاً ضرورة أن تتخذ الحكومة خطوات شاملة للتصدي لحالة اللاأمن المتنامية في شرق ليبيا والتعامل مع شعور السكان في تلك المنطقة بالتهميش الشديد. ودعوا أيضاً إلى اتخاذ خطوات فورية لترع صبغة المركزية عن الخدمات الحكومية وإلى انتخاب هيئة تأسيسية لصياغة الدستور تأخذ في الاعتبار شواغل سكان شرق ليبيا.

دال - الحوادث الأمنية

١٣ - سُن عدد من الهجمات على أماكن للعبادة، أغلبها أضرحة صوفية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقُتِل أربعة أشخاص في ٧ أيلول/سبتمبر إثر تبادل إطلاق النار بين السلفيين والسكان المحليين الذين نظموا أنفسهم لحماية ضريح صوفي في بلدة الرحمة، شرقي بنغازي. وجاء هذا الحادث في أعقاب سلسلة من الهجمات السلفية التي سُنت في أواخر آب/أغسطس، واستهدفت زاوية الشيخ عبد السلام الأسمر الأثرية في زليتن، وقبر سيدي أحمد زروق في مصراتة، وضريح سيدي الشعاب في طرابلس. وأثارت هذه الهجمات إدانة شديدة من جانب المؤتمر الوطني العام ورئيسه محمد المقريف والمفتي الصادق الغرياني، وغيرهما من كبار المسؤولين والقادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني. وأدانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الهجمات بوصفها تدميراً لتراث ليبيا الديني والثقافي.

١٤ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت قبيلة في كنيسة قبطية في دفنية، بالقرب من مدينة مصراتة، مما أسفر عن مقتل اثنين من المصريين وجرح اثنين آخرين. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم. وأدانت السلطات الليبية هذا العمل الإرهابي وأكدت التزامها بالتوصل إلى هوية الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

١٥ - وما زالت الحالة الأمنية تواجه صعوبات في الجنوب. فقد قُتِل رئيس المجلس المحلي في تراغن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ونجا الرئيس المقريف من محاولة اغتيال أثناء زيارة قام بها إلى سبها في ٣ كانون الثاني/يناير.

هاء - الشواغل الأمنية على الصعيد الإقليمي

١٦ - برز تأثير التدخل العسكري في شمال مالي على الاستقرار في جنوب ليبيا وفي أماكن أخرى في صورة مخاوف متزايدة بأن يتسبب التدفق المحتمل للمتمردين والجماعات الأخرى

الفرار من مالي إلى ليبيا في زيادة زعزعة الحالة الأمنية والسياسية الهشة بالفعل. وزاد من تفاقم تلك المخاوف حالة الاستياء السائدة بين السكان في الجنوب تجاه ما يعتبرونه تقاعساً من جانب السلطات المركزية عن اتخاذ إجراءات كافية لتلبية مطالب تتعلق بضعف الخدمات، وتدهور الحالة الأمنية، والجريمة العابرة للحدود، والهجرة غير المشروعة. وأدى هذا الاستياء، إلى جانب وقوع حادث هروب جماعي من أحد السجون في سبها في أوائل كانون الأول/ديسمبر، إلى انسحاب الأعضاء الجنوبيين من جلسات المؤتمر الوطني العام احتجاجاً على عدم حلّ السلطات لمشاكلهم. وقاد نائب ممثلي الخاص بعثة مشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أوفدت إلى الجنوب للاجتماع مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني لتحديد المجالات التي تستطيع الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة فيها. وتتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بانتظام مع ممثلي قبائل التبو والطوارق بشأن المسائل التي تمس منطقة الجنوب ومنها مسائل الجنسية والتمثيل السياسي والتوتر بين القبائل ومشاكل أمن الحدود.

١٧ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، سافر رئيس الوزراء علي زيدان على رأس وفد رفيع المستوى إلى تشاد والجزائر والسودان والنيجر لمناقشة مسائل أمن الحدود والعلاقات الثنائية. وأسفرت الزيارة عن التوصل إلى اتفاق فيما بين تشاد والسودان وليبيا والنيجر على تشكيل لجنة أمنية مشتركة تتولى النظر في وضع آليات لمعالجة المسائل المتصلة بأمن الحدود. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، التقى رئيس الوزراء بنظيره الجزائري والتونسي في مدينة غدامس، واتفقوا على اتخاذ تدابير مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة والتخريب عبر الحدود.

واو - المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا

١٨ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عُقد في لندن اجتماع لكبار المسؤولين دعت إليه حكومتا ليبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بدعم من الأمم المتحدة. وشارك في الاجتماع كلٌّ من ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وتركيا والدايمرك وفرنسا وقطر والولايات المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي، بهدف مساعدة الجهود الليبية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني في ذلك البلد. وأقر الحاضرون الأولويات التي حددها السلطات الليبية في هذين المجالين، وشدد على أهمية التنسيق على الصعيد الداخلي في ليبيا وفيما بين الشركاء الدوليين، وحدد الإجراءات العملية وأنواع المساعدة الدولية اللازمة لإحراز تقدم فيما يتعلق بهاتين المسألتين. وعُقد اجتماع للمتابعة على المستوى الوزاري في ١٢ شباط/فبراير في باريس حيث أكد الشركاء الدوليون مجدداً التزامهم بمساعدة الحكومة الليبية وفقاً للأولويات الليبية.

زاي - عملية صياغة الدستور

١٩ - في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بدأت رسمياً في المؤتمر الوطني العام المداولات المتعلقة بعملية صياغة الدستور، بالتركيز كليا على البت في مسألة اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور إما تعييناً من قِبَل المؤتمر الوطني العام أو انتخاباً. بموجب تصويت وطني. ولما تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، شكل المؤتمر الوطني العام في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر لجنة للحوار المجتمعي مكلفة بإجراء عملية تشاورية على الصعيد الوطني. وفي ٦ شباط/فبراير، اتخذ المؤتمر الوطني العام قراراً أكد بموجبه أن الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور ستشكل بالانتخاب وأعلن فيه حلّ لجنة الحوار المجتمعي.

٢٠ - وأجريت مناقشات بشأن طريقة تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور المقرر أن تتألف من عدد متساو من الممثلين لكل منطقة من مناطق ليبيا الثلاث، واتسمت تلك المناقشات بالحدة بصفة خاصة في شرق ليبيا حيث علت الأصوات المطالبة بتشكيل الهيئة بالانتخاب. وتداخلت القضية مع مسألة تطبيق النظام الاتحادي، حيث إن الدعوات إلى تشكيل هيئة تأسيسية منتخبة صدر الجانب الأكبر منها عن مؤيدي تطبيق النظام الاتحادي والمطالبين بالنص على مبادئ الحكم المحلي أو اللامركزية الواسعة النطاق في الدستور. وفي ضوء ما لأي قرار يُتخذ في هذا الشأن من أثر على الاستقرار في ليبيا في الأجل الطويل، دأبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تأكيد أهمية التوعية العامة، وضرورة إجراء المشاورات والمناقشات المفتوحة، وتوخي الشفافية بما يكفل ثقة الشعب الليبي في الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور وفي عملية وضع الدستور برمتها واحترامه لهما، أيّاً كانت النتيجة النهائية لهذه المسألة تحديداً. وفي هذا الصدد، قدمت البعثة إلى السلطات الليبية المشورة التقنية بشأن وضع استراتيجية للإعلام تهدف إلى تعزيز قدرات التوعية اللازمة لهذا الغرض.

٢١ - وفي غضون ذلك، ما فتئت الأمم المتحدة تقدم إلى المؤتمر الوطني العام الدعم والمساعدة التقنيين بشأن عدد من المسائل الإجرائية والمتعلقة بالقدرات. ويشمل ذلك دعم المبادرات الرامية إلى إيجاد آلية للتشاور قائمة على المشاركة وتتسم بالفعالية. وقادت البعثة جهوداً لتقديم الدعم إلى العضوات في المؤتمر الوطني العام وإذكاء الوعي بالحقوق السياسية للمرأة. وشاركت عضوات المؤتمر الوطني العام وقائدات منظمات المجتمع المدني في المؤتمرات المعقودة برعاية الأمم المتحدة في تونس ومصر وليبيا التي تركز على مشاركة المرأة في الانتخابات وفي العمل السياسي.

ثالثاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٢٢ - تمشيا مع القرار الذي اتخذته المؤتمر الوطني العام في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بإجراء مشاورات وطنية لمدة شهرين بشأن الآلية المقررة لاختيار أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، تعكف البعثة على العمل بشكل وثيق مع لجنة الدستور والشؤون القانونية التابعة للمؤتمر الوطني العام، حيث تقدم الدعم والمشورة التقنيين بشأن معايير الاختيار وبشأن إجراءات العمل اللاحقة. وبموجب قرار المؤتمر الوطني العام المؤرخ ٦ شباط/فبراير الذي يؤكد إجراء انتخابات لاختيار أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، سيلزم إصدار قانون انتخابي جديد لوضع الإطار القانوني لإجراء هذه العملية الانتخابية.

٢٣ - وفي أعقاب نشر نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام في آب/أغسطس، بدأت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات العمل على إنجاز العملية الانتخابية رسمياً. وشمل ذلك تنظيم دورات عن الدروس المستفادة على مستوى مكتب الإدارة المركزية للمفوضية، وعلى الصعيد الإقليمي في مكاتبها الفرعية الـ ١٣ في المقاطعات. وعُقدت جلسات لاستخلاص المعلومات مع أفرقة المراقبة الوطنية والدولية ومع الأطراف المعنية التي اضطلعت بأدوار هامة في العملية الانتخابية، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والكيانات السياسية، والقضاء، ووسائل الإعلام. وقدم تقرير نهائي إلى المؤتمر الوطني العام في أوائل كانون الأول/ديسمبر لينظر فيه، يتضمن تفاصيل تلك الإحاطات شاملة المقترحات المطروحة بشأن هيكل هيئة إدارة الانتخابات خلال الفترة الانتقالية المتبقية. وما زالت الولاية المقبلة لهيئة إدارة الانتخابات وشكلها وهيكلها أموراً غير مؤكدة.

٢٤ - وفي غضون ذلك، قلصت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات حجمها بدرجة كبيرة، ولم تُبق إلا على بعض الموظفين الأساسيين لكفالة استمرارية المعرفة المؤسسية وللمتمكين من التحرك السريع. بمجرد اتضاح الأمور بشأن طبيعة الانتخابات القادمة وتوقيت إجرائها. وسعيًا لإنشاء سجل إلكتروني للناخبين يمكن استخدامه كأساس لأي انتخابات في المستقبل، اتخذت المفوضية الوطنية العليا تدابير لتخزين سجل الناخبين في صورة رقمية، حيث تولت المكاتب الفرعية جمع وتصنيف القوائم التي استخدمت في مراكز الاقتراع خلال الانتخابات الوطنية المعقودة في تموز/يوليه.

٢٥ - وخلصت جلسات الدروس المستفادة التي عقدها فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي إلى أن إدارة الانتخابات بمصداقية وحسب القواعد المهنية طبقاً للمعايير المعمول بها تتطلب الاهتمام والجهد المستمرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تقليص فريق الدعم الانتخابي

وأعيدت هيكلته، حيث يقوم في الوقت الحالي حوالي ٣٠ مستشاراً دولياً من مختلف عناصر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتقديم الدعم إلى العملية الانتخابية الانتقالية من قواعدهم في طرابلس وبنغازي وسبها. ويعمل المستشارون جنباً إلى جنب مع موظفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، حيث يدعمون أنشطتهم الجارية ويتولون إعداد خطة شاملة لبناء القدرات لتطوير الهيئة التي ستوكل إليها في المستقبل إدارة الانتخابات. وكذلك يعمل الفريق عن كثب مع صانعي القرار وقادة الرأي الرئيسيين لبناء المعارف والوعي بشأن إرساء مؤسسات وممارسات انتخابية سليمة.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٢٦ - ظلت الحالة الأمنية المتقلبة تمثل تحدياً رئيسياً للاستئناف الكامل لعمل القضاء الليبي، إذ أشار القضاء والنواب العامون في كثير من الأحيان إلى العناصر المسلحة بوصفها مصدراً للتهديد المستمر. وعقب حدوث عدد من الهجمات على محاكم منها محكمة الاستئناف في منطقة الجبل الأخضر ومكتب النائب العام في بنغازي، هدد عدد من كبار القضاة بتعليق عمل المحاكم إذا لم تتوافر لهم ضمانات أمنية. وواصلت البعثة في اجتماعات مع وزارات العدل والداخلية والدفاع الدعوة إلى اعتماد استراتيجية مشتركة لضمان اتخاذ تدابير أمنية كافية لحماية القضاء.

٢٧ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، سلمت موريتانيا عبد الله السنوسي، رئيس المخابرات السابق في عهد الرئيس القذافي، إلى ليبيا. وأشار بيان حكومي صادر في كانون الأول/ديسمبر إلى أن محاكمة سيف الإسلام القذافي ستبدأ في غضون شهر واحد. وعلى الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية لم تبت بعد في الطعن المقدم إليها بشأن الاختصاص، تصر الحكومة على أنها ستحاكم الرجلين في ليبيا. بيد أنه في ١٧ كانون الثاني/يناير مثل سيف الإسلام القذافي أمام محكمة جنايات الزنتان بتهمة المساس بأمن الدولة ومحاولة الهرب من السجن. ولم تتضمن الجلسة أي تهم متعلقة بالتزاع.

٢٨ - ولا تزال جارية محاكمة كل من أبو زيد دوردة الرئيس السابق لجهاز الأمن الخارجي، والبغدادي الحمودي رئيس الوزراء السابق. وبدأت في كانون الأول/ديسمبر الإجراءات القانونية ضد مصطفى عبد الجليل، الرئيس السابق للمجلس الوطني الانتقالي، فيما يتعلق بالتحقيق في مقتل اللواء عبد الفتاح يونس، رئيس الأركان السابق للقوات المسلحة الثورية. وقد اجتاحت ليبيا احتجاجات غاضبة بسبب إجراءات اتخذها ممثلو الادعاء

العسكريون في بنغازي واعتُبرت غير عادلة ومهينة للسيد عبد الجليل. وسلطت هذه المسألة الضوء أيضا على الجدل الجاري بشأن اختصاص نظام القضاء العسكري بمحاكمة المدنيين.

٢٩ - وتواصل دعم البعثة التقني والاستشاري لدائرة النيابة العامة باعتباره ركيزة أساسية لتدخلات البعثة الرامية إلى تعزيز الوظائف القضائية وتقوية آليات العدالة الانتقالية. وقدم الدعم التقني أيضا إلى الشرطة القضائية في إطار الجهود الجارية لتحسين إدارة السجون. وفيما يتعلق بفرز المحتجزين ومعالجة ملفاتهم، قدمت البعثة أيضا مساعدة تقنية إلى رئيس النيابة العامة في مصراتة بشأن السبل الكفيلة بالتعجيل بتناول هذه المسألة والمضي بها قدما.

٣٠ - ولا يزال عدم تطبيق الإجراءات القضائية المرعية بصدد الآلاف من المحتجزين الذين ظلوا رهن التحفظ يمثل مسألة خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان. ولا تزال هناك شواغل أخرى بشأن الأعمال الانتقامية ضد المعتقلين الذين اتهموا بارتكاب أعمال عنف جنسي أثناء النزاع. وبالرغم من إحراز بعض التقدم في عملية فرز المحتجزين، لم يكن هناك انخفاض كبير في عدد حالات الاحتجاز ذات الصلة بالنزاع. وبالمثل لم تحدث إلا زيادة طفيفة في عدد المحتجزين المنقولين إلى سلطة الدولة، غير أن ٧٠٠ ٤ من أفراد الكتائب المسلحة من أصل ٧٠٠٠ حسب التقديرات لا يزالون يسيطرون بدرجات متفاوتة على عدد من السجون التي تديرها الشرطة القضائية مما يجعل المحتجزين عرضة لسوء المعاملة. وتواصل الإبلاغ عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة كتائب الثوار، مع تسجيل وقوع عدة وفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣١ - وخلال النزاع الذي نشب في مدينة بني وليد في تشرين الأول/أكتوبر، ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات أخرى شملت القصف العشوائي، والاعتقالات والاحتجاز التعسفية، والنهب، وحرق المنازل، وإساءة معاملة السجناء الموجودين رهن الاحتجاز. ووثقت البعثة أيضا انتهاكات ارتكبتها مقاتلو بني وليد، بما في ذلك الاختطاف والاحتجاز غير القانوني لـ ١٠ رجال على الأقل من مصراتة وتاجوراء وسوق الجمعة وزليتن. وبعد انتهاء الأعمال العدائية، ظل مئات المحتجزين من بني وليد معتقلين في مراكز احتجاز في طرابلس ومصراتة وترهونة وغريان والزاوية، وذلك دون اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة.

٣٢ - وعقب مناقشات أجريت مع مسؤولين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني بشأن إصلاح قانون العدالة الانتقالية (رقم ٢٠١٢/١٧) الذي اعتمده المجلس الوطني الانتقالي العام الماضي، أصدرت البعثة تقريرا متاحا لجمهور المهتمين يتضمن مجموعة من التوصيات تشدد على أهمية تمثيل جميع الجهات المعنية في هيئة تقصي الحقائق والمصالحة ووضع نهج دينامي

للبحث عن الحقيقة. وأدرجت وزارة العدل العديد من هذه التوصيات في مشروع قانون العدالة الانتقالية الجديد الذي قدمته في كانون الأول/ديسمبر لينظر فيه المؤتمر الوطني العام.

٣٣ - وإلى جانب المبادرات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في وقت سابق من السنة من أجل تشجيع الحوار العام بشأن العدالة الانتقالية في ليبيا، اشتركت البعثة في تنظيم مؤتمر عن موضوع "تقصي الحقائق والمصالحة: الطريق إلى الأمام" عُقد بالاشتراك مع هيئة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة حقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووُجّهت الدعوة إلى خبراء من بيرو، وتونس، وجنوب أفريقيا لعرض تجارب بلدانهم بشأن المسائل المتعلقة بتقصي الحقائق والمصالحة. وحث المشاركون في المؤتمر السلطات الليبية على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق العدالة الانتقالية، ودعوا إلى حوار سياسي حقيقي كخطوة أولى نحو المصالحة الوطنية.

٣٤ - وتعمل البعثة عن كثب مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني العام في إطار تنفيذها لولايتها المتعلقة ببناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتركز على وجه الخصوص على التزامات ليبيا بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وتعتبر مناقشات اللجنة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر بشأن إمكانية التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خطوة مشجعة في هذا الصدد. وتواصل البعثة أيضا تقديم التدريب الأساسي في الرصد والتوثيق في مجال حقوق الإنسان إلى النشطاء في جميع أنحاء البلد.

٣٥ - ونشأت خلافات حول خطط إصلاح النظام القضائي وإعادة تنظيمه. وفي حلقة عمل اشترك في تنظيمها كل من البعثة والمعهد العالي للقضاء في تشرين الثاني/نوفمبر، شدد المشاركون على الحاجة إلى التصدي لتحديات الإصلاح القضائي. بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٣٦ - وفي تطور إيجابي يدل على تنامي دور المحكمة العليا كحارس للحريات العامة وسيادة القانون، أبطلت المحكمة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر المادة الثانية من القانون الصادر لإلغاء محكمة الشعب وذلك بسبب مخالفتها للإعلان الدستوري. وكانت المادة المذكورة قد منحت النيابة العامة سلطة تمديد احتجاز أشخاص من أعضاء النظام السابق. وأعلنت المحكمة العليا أن تطبيق إجراءات استثنائية يحد فعليا من رقابتها وينتهك مبدأ المساواة بين المواطنين الليبيين، مما يؤثر سلبا على الحريات العامة.

٣٧ - ويشكل الغياب شبه التام للخدمات المقدمة إلى ضحايا العنف الجنسي تحديا كبيرا. وحدير بالملاحظة مع ذلك أن وزارة الشؤون الاجتماعية شكلت في تشرين الأول/أكتوبر فريقا عاملا للنظر في المسألة. وفي إجراء ذي صلة بذلك، قامت الوزارة، في أيلول/سبتمبر

وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتشكيل فريق عامل وطني من قطاعات متعددة استهل أعماله المتعلقة بالعنف الجنساني. وتعكس المبادرة تحولا في الوعي العام بالقضايا المتعلقة بالعنف الجنساني ونموا متواضعا في الإرادة السياسية اللازمة للتصدي له.

جيم - قطاع الأمن

٣٨ - لا تزال الحالة الأمنية تتسم بالهشاشة مما يجعلها الشاغل الأكبر بالنسبة لسلطات ليبيا وشعبها. وقد تكرر في بيانات عدة صادرة عن المؤتمر الوطني العام والحكومة وكذلك عن المجتمع المدني التأكيد على ضرورة استعادة الأمن من أجل تمكين ممارسة الحوكمة الفعالة وإنشاء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التنمية الوطنية. وحددت الحكومة عددا من الأولويات المتعلقة بالأمن الوطني، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز أمن الحدود في الجنوب، وحل المشاكل الأمنية في بنغازي، وإدماج المقاتلين الثوريين في قوات الأمن أو إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقدرة الحكومة على التصدي لهذه التحديات سواء في الوقت الراهن أو على المدى الطويل ترهن بشكل أساسي بوضع آليات ملائمة للتنسيق الأمني الوطني، وإجراء إصلاح وتطوير فعالين للقوات المسلحة الليبية وجهاز الشرطة الليبية، وإقامة مؤسسات قادرة على تولي مسؤولية إدارتها ديمقراطيا ومساءلتها ومراقبتها.

٣٩ - وقد تبين أنه من الصعب بناء قوة دفاع وطني فعالة وذلك بسبب مشاكل التهميش وقصور الأداء التي سادت طوال أربعة عقود من حكم نظام القذافي. ويعتبر إنشاء قوة دفاع "جديدة" ومحترفة وغير سياسية مطلبا أساسيا من أجل كفالة الأمن الداخلي وأمن الحدود، وإحراز تقدم في تنفيذ مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٠ - ومن أجل ضمان تقديم الأمم المتحدة دعما متنسقا للجهود الليبية في مجال الأمن، نفذ نهج إزاء القطاع الأمني يتبع مبادرة "وحدة أداء الأمم المتحدة" بالاعتماد على موارد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على السواء. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢) وعملا بمبدأ تولي العناصر الوطنية مقاليد الأمور، يهدف الهيكل إلى دعم إنشاء قطاع أمن ليبي فعال ومسؤول ومعتدل التكلفة، يتسم باحترامه لحقوق الإنسان ودعمه لسيادة القانون ومراعاته لاحتياجات المرأة والفئات الضعيفة ويحظى بإضافة إلى ذلك بثقة الشعب الليبي.

١ - هيكل قطاع الأمن وتنسيقه

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت السلطات الليبية في النظر في تطوير القدرات المناسبة في مجالي هيكل قطاع الأمن وتنسيقه. وبدعم من البعثة، حددت الحكومة الأولويات الوطنية الفورية والطويلة الأجل في مجالات إصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية وسيادة

القانون، وتحديد اختصاصات مجلس الأمن الوطني واختصاصات لجان المؤتمر الوطني العام المعنية بالأمن الوطني والدفاع والشرطة. والحكومة، بتوضيحها أولوياتها في تلك المجالات، تقصد بذلك أن تكفل توجيه المجتمع الدولي دعمه للمجالات التي تشد فيها الاحتياجات الأمنية حسبما تحدده ليبيا.

٢ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٢ - على الرغم من الأولوية العليا التي أولتها الحكومة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كان التقدم المحرز بطيئاً. ويستمر عدم اليقين فيما يتعلق بالعديد من البرامج التي وضعتها هيئة شؤون المحاربين للتأهيل والتنمية. وقد بدأ برنامج محدود لتزع السلاح تحت رعاية مكتب رئيس هيئة الأركان العامة، لكن النتائج كانت متواضعة مع عدم وجود فهم واضح لترتيبات مراقبة و/أو تدمير الأسلحة والذخيرة المسلّمة.

٤٣ - وبسبب افتقار قوات الدفاع والشرطة إلى القدرة التشغيلية، واصلت الكتائب الثورية قيامها بدور رئيسي في توفير الأمن، بما في ذلك تأديتها مهام محددة بتكليف من الحكومة. وقد انضمت مجموعات من المقاتلين الثوريين إلى الهياكل العسكرية والأمنية شبه الرسمية، مثل قوات درع ليبيا والقوة الوطنية المتنقلة واللجنة الأمنية العليا، في حين عاد البعض إلى الحياة المدنية. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته وزارتا الدفاع والداخلية في إدماج هؤلاء المقاتلين الثوريين في صفوف قواتهما أو إعادة إدماجهم في الحياة المدنية، فإن الكثيرين منهم ليس لديهم استعداد لتسليم أسلحتهم إلى السلطات الحكومية أو القبول باستيعابهم في الهياكل الرسمية للأمن في الدولة أو باستئناف الحياة المدنية. ومن الضروري إحراز تقدم في إيجاد فرص العمل لهؤلاء المقاتلين وتقديم الدعم الاجتماعي والطبي إليهم.

٤٤ - وواصلت البعثة العمل مع منظمة الصحة العالمية لتقديم برامج التدريب النفسي - الاجتماعي لدعم المقاتلين الذين يعانون من اضطرابات الإجهاد التالي للصدمة.

٣ - أمن الحدود

٤٥ - لا تزال مسألة إدارة الحدود السهلة الاختراق والافتقار إلى ما يكفي من آليات لمراقبة الحدود من دواعي القلق البالغ بالنسبة لليبيا وجيرانها. وقد تجلت هذه الشواغل في القرار الذي اتخذته المؤتمر الوطني العام في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بإغلاق حدود البلد مع الجزائر وتشاد والسودان والنيجر، وإعلان المناطق الليبية الجنوبية مناطق عسكرية مغلقة.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة العمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي، مشددة على الحاجة إلى توفير الدعم الدولي في الوقت المناسب في مجالي أمن

الحدود وإدارتها، وضرورة تقديم ذلك الدعم بطريقة متسقة ومتكاملة. وأنشأ الاتحاد الأوروبي فريقا عاملا معنيا بأمن الحدود وإدارتها لتنسيق الدعم الدولي، وتشارك الأمم المتحدة في هذا الفريق العامل. وفي هذا الصدد، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يوفد إلى ليبيا بحلول منتصف عام ٢٠١٣ إحدى بعثاته للسياسات الأمنية والدفاعية المشتركة من أجل تعزيز أمن الحدود.

٤ - إدارة الأسلحة والذخيرة

٤٧ - لا تزال الذخيرة غير المؤمنة والمتفجرات من مخلفات الحرب ومخزونات الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة والمواد الكيميائية، تشكل خطرا كبيرا يتهدد الشعب الليبي والأمن الإقليمي. وقد قدمت ليبيا خطة مفصلة لتدمير بقية مخزون الأسلحة الكيميائية تحدد موعدا جديدا لالتهاء من ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ومن المقرر أن تستأنف عمليات التدمير في آذار/مارس ٢٠١٣.

٤٨ - وفيما يتعلق بالانتشار غير المشروع للأسلحة والأعتدة ذات الصلة، واصلت البعثة، بمشاركة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، نشاطها في مجال التدريب على إدارة الذخيرة والتوعية بشأن البحث عن الذخيرة المتفجرة والتخلص منها مع وزارتي الدفاع والداخلية. وقامت البعثة بتنسيق العمليات، ورصدت تعداد الأسلحة والذخيرة وتخزينها الآمن ومراقبتها وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وتسجيل الأسلحة وقدمت المشورة في هذا الصدد. وإلى جانب القوات المسلحة والمجالس العسكرية وبعض الكنائس الثورية المحلية، دعمت البعثة المبادرات التي قادتها ليبيا لإدارة الذخيرة والأسلحة وحددت مشاريع محتملة جديدة.

٤٩ - وقامت البعثة، بتنسيق من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بإزالة ٠٧٥ ٠٢٤ صنفا من المتفجرات المتخلفة عن الحرب والذخائر غير المتفجرة كانت تغطي ١٣٤ ١١ مترا مربعا من الأراضي الزراعية ومناطق الدفاع العسكري. ورغم تحقيق نتائج ملحوظة، لا تزال درجة التلوث مرتفعة في حين أن أصول التطهير انخفضت بسبب قيود مالية.

٥٠ - وأحرز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال التوعية في ليبيا بخطور الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. فقد قامت وزارة التعليم، بالشراكة مع اليونيسيف، بإنشاء آلية للتنسيق من أجل ضمان جودة التغطية في مجال التثقيف بشأن مخاطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في جميع المناطق المعنية من البلد. واستفاد من ذلك نحو ١٩٠ مدرسا أصبحوا أكثر دراية بمسائل التثقيف بشأن مخاطر الألغام واكتسبوا مهارات تعليم غيرهم سبل

الحد منها. وتمت توعية أكثر من ٦٥٠.٠٠٠ من الأطفال والمراهقين بمخاطر الألغام والذخيرة غير المنفجرة بواسطة رسالة تثقيفية بشأن هذا الموضوع طُبعت في صفحة كاملة على الأغلفة الخلفية للكتب المدرسية المقررة على المرحلة الابتدائية.

٥١ - ومن خلال جهود التوعية بالمخاطر التي بذلتها ليبيا بدعم من اليونيسيف، وصلت حملات الدعوة والحملات الإعلامية بشأن أخطار الأسلحة والذخيرة غير المؤمنة إلى أكثر من ١٩ ٦٥٥ شخصا؛ وقام عدد من أفراد الكتائب الثورية والمدنيين طواعية بتسليم ذخائر من أجل التخلص منها. وبغية تيسير قياس هذا الخطر وتحديد الاستجابات الممكنة له، بدأت البعثة في وضع قاعدة بيانات للأسلحة والذخيرة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

٥٢ - وتواصل البعثة العمل مع مكتب رئيس الوزراء لإقامة هيكل يحدد الأدوار والمسؤوليات في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة. وتدعم البعثة هذه العملية بتنسيق الفريق العامل الدولي المعني بإدارة الأسلحة والذخيرة، وهو منتدى لتبادل المعلومات وتقديم المشورة للسلطات الليبية. وفي انتظار صدور قرارات بشأن مقترحات تمويل القطاعات، من المتوقع أن يؤدي العجز البالغ ٢١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ وحده إلى تقليص النطاق العام للدعم الذي يمكن تقديمه. وقد أجرى ممثلي الخاص اتصالات بالجهات المانحة المحتملة أملا في أن تتاح الأموال اللازمة في الأشهر القادمة.

٥٣ - وفي الأخير، تعاونت البعثة مع فريق الخبراء المعني بليبيا، وفقا للفقرتين ١١ و ١٢ من القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢).

٥ - وزارة الدفاع والقوات المسلحة الليبية

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت حكومة ليبيا بعض القرارات والإجراءات الهامة الرامية إلى إعادة بناء قطاع الدفاع. وفي كانون الأول/ديسمبر، جرى رسميا وضع الكيان المكلف بحراسة الحدود والمنشآت النفطية والهياكل الأساسية الحيوية تحت سلطة وزارة الدفاع وقيادة رئيس هيئة الأركان العامة. وتُبذل الجهود من أجل ممارسة قدر أكبر من القيادة والسيطرة على الهياكل الأمنية شبه الرسمية التي نشأت في صفوف القوات الثورية، فقد تلقت أولى العناصر الفردية تدريبا أساسيا مُركّزا قبل نشرها لدعم الجيش النظامي.

٥٥ - وبدعم من البعثة، أحرزت الحكومة تقدما كبيرا في إعداد ورقة بيضاء عن الدفاع تحدد فيها استراتيجية وطنية. وأجريت مشاورات مكثفة في جميع أنحاء البلد مع الأطراف الفاعلة الحكومية والعسكرية والمدنية، وكذلك مع المقاتلين الثوريين. وقد ساعدت هذه العملية على دمج عناصر من احتياجات وأولويات قطاع الدفاع كانت في السابق متفرقة، وأتاحت للسلطات فرصة للتشاور مع عموم المجتمع الليبي.

٥٦ - وفيما يتصل بمشروع إعداد ورقة بيضاء عن الدفاع، قدمت البعثة المساعدة في نشاطين هامين من أنشطة القوات المسلحة الليبية هما: حلقة عمل نُظمت في تشرين الأول/أكتوبر ونظرت في مسائل حاسمة الأهمية تتعلق بحجم وهيكل الجيش وأولويات الدفاع العليا وتأمين الحدود، تلتها حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر وتناولت موضوع تنظيم جيش جديد أذكى.

٥٧ - وعموازة قيام ليبيا بوضع استراتيجيتها الطويلة الأجل، تساعد البعثة أيضا وزارة الدفاع ومكتب رئيس هيئة الأركان العامة على تحديد وتنفيذ مبادرات عملية فورية. وتيسر البعثة توفير خبراء ملحقين في مجالات التعليم والتدريب العسكريين، وإصلاح شؤون الموظفين والمعاشات التقاعدية، والتشريعات والأنظمة المتعلقة بالدفاع، واستراتيجية الاتصالات. وتعمل البعثة في تلك المجالات بالتعاون مع أهم المحاورين الوطنيين والجهات الداعمة الدولية، ولا سيما من خلال الفريق العامل الدولي المعني بالدفاع الذي يجتمع شهريا بغرض تعزيز التنسيق الدولي لإصلاح قطاع الدفاع.

٦ - وزارة الداخلية والشرطة

٥٨ - سارع وزير الداخلية، عقب تعيينه في ١١ كانون الأول/ديسمبر، إلى وضع خطط عمل للوزارة. وشملت هذه الخطط إصلاح وإعادة هيكلة الوزارة؛ وإنشاء آلية للفرز بهدف زرع الثقة بين الناس في الشرطة؛ وإعادة تنشيط الشرطة بما في ذلك الاستعراض الواضح للقوة في المدن والبلدات؛ والإدماج التدريجي للجنة الأمنية العليا ضمن وزارة الداخلية. وشرع الوزير، بالتشاور مع قوات وهيكل الأمن القائمة، في إنشاء لجنة مركزية للإدماج وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، أصبح ما يزيد على ٢٠.٠٠٠ من المقاتلين الثوريين مجندين لدى الوزارة، وأعدت لهم برامج تدريبية. ومن المرجح أن يتزايد هذا العدد كلما أحرز تقدم في برنامج الإدماج.

٥٩ - وتعمل البعثة عن كثب مع وزارة الداخلية واللجنة المركزية للإدماج من خلال تقديم المشورة التقنية بشأن مسائل عدة، من بينها التسريح وإعادة الإدماج، ووضع مناهج للتدريب، ونقل مراقبة الأسلحة والسيطرة على السجون إلى أيدي الدولة.

٦٠ - وقد واصلت البعثة أيضا العمل عن كثب مع وزارة الداخلية والمؤتمر الوطني العام على وضع الأولويات الاستراتيجية لإصلاح الشرطة، بما في ذلك سياسات الأمن الوطني، والأطر القانونية، والهيكل التنظيمي، والميزانية. وقدمت البعثة أيضا الدعم للجهود الرامية إلى بناء القدرات التشغيلية للشرطة وتعزيز التنسيق، مع التركيز بصفة خاصة على الكفاءة المهنية والمساءلة وعلى إمكانية الحصول على حقوق الإنسان واحترامها.

٦١ - وقامت البعثة، استناداً إلى أولويات وزارة الداخلية، بتيسير برنامج دولي لإعداد المديرين، وصياغة خطط لنظام متكامل للتخطيط الاستراتيجي، ودعم الجهود الرامية إلى تحديد احتياجات ليبيا وأولوياتها ومتطلبات الدعم الذي تحتاجه بغية تعزيز القدرات التشغيلية للشرطة، بما في ذلك التحقيقات الجنائية والطب الشرعي وأنشطة مكافحة المخدرات والقدرات في مجال إحلال النظام العام.

دال - الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي

٦٢ - ساعد النمو الاقتصادي الناجم عن العودة سريعاً إلى إنتاج المواد الهيدروكربونية على انتعاش النشاط الاقتصادي في مجالات عدة، وأتاح زيادة في ميزانية الدولة. وكان صندوق النقد الدولي قد توقع زيادة في الإنفاق على الأجور والإعانات، في عام ٢٠١٢، بحيث تصل إلى ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن ليبيا يمكن أن تحتل مثل هذه المستويات المرتفعة من الإنفاق خلال الفترة الانتقالية، فقد أدت الزيادة في الأجور والإعانات إلى تآكل هوامش الأمان المالية وتقويض الإمكانات الطويلة الأجل للاستدامة المالية، حيث يؤثر المستوى المرتفع للإعانات على الاستهلاك والإنتاج، فضلاً عن تخصيص الموارد، مع ما له من آثار سلبية على ميزانية الدولة ونمو القطاع الخاص.

٦٣ - وقد سلطت بعثة صندوق النقد الدولي إلى ليبيا في كانون الأول/ديسمبر الضوء على أن زيادة التوظيف في القطاع الخاص تحتاج إلى دعم من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز نظام التعليم وتحسين المهارات. ومن شأن شبكة فعالة وشاملة للأمان الاجتماعي تخفيف الضغوط الانتقالية وتشجيع المجازفة، وبالتالي تشجيع المنافسة في سوق العمل وإتاحة الفرصة لترشيد الخدمة المدنية.

هاء - تنسيق المساعدة الدولية

٦٤ - تواصلت البعثة، بناءً على طلب النظراء الليبيين، القيام بدور قيادي قوي فيما يتعلق بتنسيق المساعدة الدولية. وقد برز هذا الدور خلال اجتماعين عُقد أحدهما في لندن في ١٧ كانون الأول/ديسمبر والثاني في باريس في ١٢ شباط/فبراير. وهو يشمل التركيز على قطاعي الأمن والدفاع فضلاً عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية. وقامت البعثة أيضاً بدور قيادي في الجهود الرامية إلى دعم عملية صياغة الدستور.

٦٥ - وتم في الفترة المشمولة بالتقرير وضع الإطار الاستراتيجي لفريق الأمم المتحدة القطري للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في صيغته النهائية. وهو يركز على ستة قطاعات إنمائية حددتها الحكومة بوصفها أولويات، هي تحديداً: الخدمات الاجتماعية؛ والانتعاش

الاقتصادي؛ والإدارة العامة والحوكمة؛ والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والثقافة والسياحة؛ والهياكل الأساسية والإسكان. وتُربط تلك القطاعات ذات الأولوية بهيكل أنشئ مؤخرا هو "هيكل التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين" الذي تشرف عليه وزارة التخطيط.

٦٦ - وأجرت الأمم المتحدة، التي تعمل عن كثب مع وزارة التخطيط والوزارات المعنية، استعراضا شاملا لآليات التنسيق القائمة، بعد مرور عام على إنشائها. واستهدف هذا الاستعراض دعم وضع الاستراتيجيات الوطنية بشكل أفضل. وقد أجريت في إطار هذه المبادرة، مشاورات مع الشركاء الدوليين الذين يقدمون حاليا الدعم التقني وفي مجال بناء القدرات إلى المؤسسات الليبية. وتؤدي نتائج التقييم بالضرورة إلى إعادة هيكلة وتعزيز آليات التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين.

٦٧ - والأمم المتحدة لديها حاليا ١١ فريقا يتخصص كل منها في موضوع بعينه وتجمع هذه الأفرقة، بالإضافة إلى مختلف أقسام البعثة ووكالات الفريق القطري، بين شركاء من المجتمع الدولي وفي بعض الحالات ممثلين عن المجتمع المدني. ويتعين تعزيز هذه الهياكل المرنة بحيث يصبح تبادل المعلومات أمرا عاديا ويتسنى تجنب الازدواجية ويؤمن التنسيق الفعال.

واو - الحالة الإنسانية

٦٨ - تعرض ما يزيد على ٩٠.٠٠٠ شخص للتشريد خلال عام ٢٠١٢ بسبب توترات عرقية أو قبلية، أو كنتيجة مباشرة للنزاع المسلح على نحو ما حدث في بني وليد وجبل نفوسة. وأغلبتهم لم يتعرض إلا للتشريد القصير الأمد أو المؤقت. وقد قدر العدد الإجمالي للمشردين داخليا في نهاية عام ٢٠١٢ بأكثر من ٦٥.٠٠٠ شخص. وهم ينتمون بالدرجة الأولى إلى قبائل المشاشية وتاورغاء والطوارق، ولا يزال العديدون منهم يواجهون عقبات تحول دون عودتهم إلى ديارهم. ويجري وضع مبادرات تهدف إلى تعزيز المصالحة بين القبائل ومعالجة القضايا التي طال أمدها، لتكون بمثابة حلول دائمة لمواجهة مجموعة المشاكل المرتبطة بالتشرد الداخلي.

٦٩ - ولا يزال المهاجرون غير القانونيين واللاجئون وطالبو اللجوء المحتملون عرضة لخطر الاعتقال والاحتجاز والترحيل والاستغلال، في ظل عدم وجود إطار قانوني شامل ينظم وجودهم في ليبيا. وفي حين أن وزارة الداخلية أحرزت بعض التقدم نحو تأكيد سيطرتها على بعض مرافق احتجاز المهاجرين، فلا تزال مشاكل الاكتظاظ وندرة الغذاء والمياه وسوء حالة المرافق الصحية تشكل تحديات خطيرة.

٧٠ - ويقدر عدد الأشخاص الذين قاموا بمحاولات خطيرة لعبور البحر من ليبيا إلى أوروبا خلال عام ٢٠١٢ بأكثر من ٨ ٠٠٠ شخص، من بينهم طالبو لجوء محتملون وأطفال ونساء حوامل.

٧١ - وأدت التطورات في الجمهورية العربية السورية إلى تدفق مستمر للاجئين السوريين القادمين إلى ليبيا، وهم يصلون عبر الحدود المصرية في الأساس. وقد كثفت المنظمات الدولية جهودها، خلال الأشهر الأخيرة، لتسجيل اللاجئين السوريين بالتنسيق مع السلطات المحلية، حيث تم تسجيل أكثر من ٣ ٨٠٠ شخص حتى الآن في طرابلس وبنغازي ومصراتة ومواقع أخرى. وأتاحت الوكالات الإنسانية الدولية مواد الإغاثة، فضلا عن المساعدة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، للأسر السورية الضعيفة.

٧٢ - ونتيجة للنزاع المحلي الذي نشب في بني وليد في تشرين الأول/أكتوبر، نرح ما يقدر بـ ٦٠ ٠٠٠ شخص إلى ترهونة والعريان ونسمة، إضافة إلى بلدات أخرى في غرب ليبيا. وقد عاد أغلبهم بعد ذلك إلى ديارهم. وقد عملت الأمم المتحدة عن كثب مع الوكالة الليبية للإغاثة الإنسانية، والهلال الأحمر الليبي، ومنظمات المجتمع المدني على رصد الحالة في بني وليد وتقديم المساعدة الإنسانية. وقدمت الأمم المتحدة أيضا المشورة والدعم التقني بشأن إدارة الأزمة وتنسيق الاستجابة الإنسانية إلى لجنة إدارة الأزمات الحكومية المنشأة داخل مكتب رئيس الوزراء للإشراف على عودة السكان وجهود الإنعاش.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٧٣ - في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان قد تم نشر ما مجموعه ٢٠٥ من الموظفين الدوليين والأفراد المقدمين من الحكومات والموظفين الوطنيين التابعين للبعثة. ويشمل هؤلاء ١٧٥ في طرابلس، و ١٤ في بنغازي، و ٣ في سبها، و ١ في نيويورك، و ١٢ في مركز الخدمات العالمي في برينديزي بإيطاليا.

خامسا - سلامة الموظفين وأمنهم

٧٤ - استمرت الأمم المتحدة في العمل بفعالية في جميع أنحاء ليبيا خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢ رغم تدهور الحالة الأمنية. فقد أصبحت الهجمات ضد المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أكثر كثافة اعتبارا من شهر نيسان/أبريل، لا سيما في الشرق. وفي أعقاب الهجوم على مرافق حكومة الولايات المتحدة في بنغازي في ١١ أيلول/سبتمبر ونظرا لانقيا عناصر أمن الدولة في المدينة والمشاكل الجمة المتعلقة بالمراقبة، تم نقل الموظفين الدوليين

التابعين للأمم المتحدة هناك مؤقتاً إلى طرابلس. وربما تقوم البعثة بإعادة نشر فريق أصغر حجماً من الموظفين الأساسيين إلى بنغازي، عندما تتحسن الحالة الأمنية.

٧٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت قافلة تابعة للبعثة لإطلاق نار بالأسلحة الصغيرة خارج مدينة الخمس. ويعتقد أن الحادث كان عملاً إجرامياً عشوائياً ولم يكن استهدافاً متعمداً للأمم المتحدة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أُلقيت قنبلتان أنبوبيتان على مرفق كان من المفترض أن يكون مقراً للبعثة في طرابلس، وقد انفجرت إحدى القنبلتين لتخلف أضراراً طفيفة دون وقوع إصابات. وتقوم الشرطة الليبية بالتحقيق في الحادث.

٧٦ - وفي ضوء الأجواء المتغيرة باطراد في ليبيا، تم في الفترة المشمولة بالتقرير إدخال مزيد من التحسينات على النهج المتكامل المتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وجرى تكثيف الجهود لحماية موظفي الأمم المتحدة، لا سيما في الشرق، وكذلك في طرابلس فيما يتعلق بترتيبات أماكن العمل والإقامة. ويعتبر هذا الأمر أساسياً لتمكين عمليات الأمم المتحدة من الاستمرار رغم الأجواء الأمنية المعقدة.

سادساً - الجوانب المالية

٧٧ - وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٦/٢٦٣، على مبلغ قدره ١٠٠ ٠٣٩ ٣٦ دولار يخصص لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عام ٢٠١٢. وكذلك وافقت الجمعية، بموجب قرارها ٦٧/٢٤٦، على رصد مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ٦٣٧ ٥٠ دولار لعام ٢٠١٣، لتصل الموارد الإجمالية للبعثة في فترة الستين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٨٦ ٦٧٦ ٣٠٠ دولار.

سابعاً - ملاحظات وتوصيات

٧٨ - تواصل ليبيا إحراز تقدم على طريق تحولها إلى الديمقراطية. ويُعتبر أداء أول حكومة وطنية مشكّلة ديمقراطياً اليمين علامةً فارقةً أخرى على هذا الدرب. وقد جاءت استجابةً لمطلب شعبي منادٍ بتشكيل حكومة جامعة يُعَوَّل عليها وتمتلك القدرة على الشروع في مهمة بناء الدولة. والشفافية والانفتاح اللذان انتهجا في تشكيل الحكومة الجديدة شاهدان على توافر الإرادة السياسية اللازمة في صفوف المؤتمر الوطني العام والجماعات السياسية ولدى القادة السياسيين من أجل طي صفحة الماضي إلى غير رجعة واحتضان التحول السياسي في ليبيا وفقاً لقواعد الحكم الديمقراطي. ورئيس الوزراء، علي زيدان، وحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها، كلاهما يستحق الثناء لالتزامه بالعمل الجاد نحو تلبية المطالب الأساسية للشعب الليبي.

٧٩ - وفي تشكيل الحكومة تطوراً سياسياً محموداً إلا أنه من الضروري أيضاً أن تتضافر الجهود للتصدي للتحديات العديدة التي تواجهها ليبيا. فبعد مضي سبعة أشهر على الانتخابات التاريخية التي عُقدت في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، يتوقع الشعب الليبي من السلطات المنتخبة بذل المزيد فيما يتعلق بتوفير الأمن وبناء المؤسسات وتقديم الخدمات، بل وقد بدأ يطالبها بذلك. ويتبين إذن أنه لا غنى عن أن يعمل المؤتمر الوطني العام والحكومة سوياً بشكل تعاوني، كلٌّ في حدود أوجه اختصاصه، ووفقاً لمبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويتعين في كل المجالات المذكورة بذل الجهود المستمرة والمركزة دعماً لبناء المؤسسات.

٨٠ - ومما يبعث على التفاؤل أن الحكومة الجديدة عاقدة النية على المضي قدماً على وجه السرعة نحو تحسين الحالة الأمنية الهشة ومعالجة المشاكل الملحة التي تتعلق بانتشار الأسلحة واستمرار عمل الجماعات المسلحة خارج إطار السيطرة المشروعة للدولة. وإني أرحب بوجه خاص بالخطة التي أعلنت عنها الحكومة مؤخراً والرامية إلى إدماج المقاتلين الثوريين في مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية. لكن إحراز مزيد من التقدم في مجال الأمن سيرتهن في نهاية المطاف بقدرة الدولة على إجراء إصلاح جذري لمؤسساتها وهيكلها العسكرية والأمنية وعلى تحديثها وإعادة بنائها بعد أن عانت على مدى عقود من التحيز الحزبي وعدم الاستقرار وسوء التنظيم والفساد والمحسوبية. وإحراز تقدم على هذه الجبهات كفيلاً بأن يمكن ليبيا من السير بشكل حثيث على طريق بناء دولة ديمقراطية حديثة تخضع للمساءلة على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٨١ - ولا تزال هناك تحديات ذات شأن ترتبط بإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات وحصر الأسلحة وتخزينها الآمن ومراقبتها في جميع أنحاء ليبيا. ورغم أن تقدماً قد أُحرز في هذين المجالين، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وإني أحث الدول الأعضاء على النظر في أن تلتزم بتقديم الدعم لكفالة استمرار هذه الأنشطة الحيوية.

٨٢ - ومن دواعي التفاؤل أيضاً أن اتخذت ليبيا قراراً بتعزيز التعاون الإقليمي بشأن المسائل الأمنية. وجدير بالذكر أن الكثير من المشاكل التي تواجهها ليبيا في هذا الصدد تتشابه مع تلك التي يعاني منها جيرانها. وينبغي لذلك أن تشمل المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا دعماً يُرصد للأنشطة التي نفذتها السلطات الليبية في الآونة الأخيرة بهدف توطيد الجهود المشتركة المبذولة لتعزيز أمن الحدود. ويعكف مبعوثي الخاص إلى منطقة الساحل، رومانو برودي، على وضع استراتيجية شاملة لمنطقة الساحل تتناول مسائل عدة منها الشواغل الأمنية عبر الحدود.

٨٣ - ومن الحيوي في المرحلة الراهنة من التحول السياسي التي تمر بها ليبيا أن يتم التوصل إلى توافق للآراء بناء على مشاورات موسعة وشاملة بغية إنجاح الجهود التي تبذلها السلطات الليبية لتناول المسائل ذات الأولوية. وفي ضوء هشاشة الحالة الأمنية، من المهم قبل اعتماد الدستور الجديد أن يُعقد حوارٌ وطني يشارك فيه الجميع. فمثل هذا الأمر من شأنه أن يتيح لشتى الأطراف الفاعلة، سواء أكانت أطرافاً سياسية أو أطرافاً تنتمي إلى القبائل أو منظمات المجتمع المدني، أن تقيم توافقاً للآراء بشأن المبادئ والأولويات المزمع الاسترشاد بها ريثما يُعتمد دستور جديد.

٨٤ - وإني أشيد بقرار المؤتمر الوطني العام الشروع في إجراء انتخابات لتشكيل هيئة تأسيسية لصياغة الدستور. فالقرار علامة بارزة تمهد الطريق لمواصلة التقدم نحو وضع دستور يجسد احتياجات الشعب الليبي وأولوياته وطموحاته. وأشجع في هذا الصدد المؤتمر الوطني العام على التحرك على وجه السرعة من أجل اعتماد الإطار القانوني اللازم لعقد انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها الجميع. وأهيب أيضاً بالسلطات الليبية المختصة أن تكفل توافقاً شعبياً واسعاً قدر الإمكان بشأن المبادئ الدستورية وأن تضمن أعلى مستوى ممكن من الامتثال للمعايير المعتمدة في الدول الديمقراطية التي يحكمها الدستور.

٨٥ - وبموازاة جهود إقامة الحوار الوطني، ينبغي ألا تُبخس قيمة جهود المصالحة وألا تعتبر سابقة لأوانها. فالمصالحة تستلزم مواجهة أشباح الماضي والتعامل مع تركة النظام السابق وتعزيز العدالة الانتقالية والامتناع عن الأعمال العقابية والانتقامية الجماعية. وإني أشجع بشدة في هذا الصدد مبادرات تقصي الحقيقة والمصالحة. وأشيد بالجهود التشريعية المبذولة تحقيقاً لهذا الغرض، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى وضع قانون للعدالة الانتقالية يتواءم مع المعايير الدولية وإلى مواءمة غيره من القوانين ذات الصلة مع تلك المعايير. ومن الضروري للغاية في جهود تقصي الحقيقة وفي العمليات القضائية أن تُلبي على نحو واثق تطلعات الضحايا.

٨٦ - ويظل الاستمرار في احتجاز الآلاف دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة مع إساءة معاملتهم باعثاً على القلق البالغ. ورغم تحقق بعض التقدم في عملية فرز المحتجزين والبت في حالاتهم، لا يزال هذا الجهد محدود النطاق. وينبغي أن يُنقل جميع المحتجزين إلى مراكز تخضع لسلطة الدولة، كما يتعين على السلطات الليبية التعجيل بالإجراءات القضائية. ولا بد من اتخاذ تدابير تكفل مشول المحتجزين لمحاكمات عادلة بما يتفق مع المعايير الدولية لسيادة القانون. وأحث السلطات في هذا الصدد على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتمكين النظام القضائي، بما في ذلك توفير الظروف الأمنية الملائمة للقضاة وأعضاء النيابة العامة.

وكذلك أحث السلطات على بذل الجهود المتضافرة من أجل وضع إطار قانوني لتناول مسألة المهاجرين غير القانونيين واللاجئين وطالبي اللجوء المحتملين بما يتفق مع أحكام القانون الإنساني الدولي.

٨٧ - وعموازة جهود ليبيا لمواجهة التحديات الماثلة أمامها في عملية التحول الديمقراطي، سوف تواصل الأمم المتحدة من جانبها تقديم دعمها التام ومساعدتها الكاملة وفقا للمبادئ الداعية لتولي العناصر الوطنية زمام أمورها. وتحقيقا لهذه الغاية، أُوصي بأن يجدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة ١٢ شهرا أخرى باعتبارها بعثة سياسية خاصة ذات ولاية متكاملة في المجالات المنصوص عليها في قرارات المجلس ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٢٢ (٢٠١١) و ٢٠٤٠ (٢٠١٢). وستراعي البعثة ومنظومة الأمم المتحدة الأعم الأولويات التي تضعها الحكومة وستكتفان بناءً عليها مساعيها المبذولة لدعم تلك الأولويات وتعيان توجيه محور أعمالهما بحيث تتصدیان لها على نحو ملائم. وتشمل تلك الأولويات على سبيل المثال لا الحصر عملية صياغة الدستور والحوار الوطني الشامل وتحسين القدرات المؤسسية في مجالات إصلاح قطاع الدفاع والعدالة الانتقالية وسيادة القانون. وستواصل الأمم المتحدة، في ظل تعاون وتنسيق وثيقين مع المجتمع الدولي، إتاحة الموارد والخبرات المتوافرة دعماً للأولويات الوطنية.

٨٨ - وختاماً أود أن أؤكد مجدداً التزام الأمم المتحدة بتقديم الدعم الكامل للشعب الليبي في تحوله إلى الديمقراطية. وأشيد بالسلطات الليبية والشعب الليبي لما حققاه من إنجازات حتى الآن وأوجه إليهما الشكر لما بذلاه من وثيق التعاون والمؤازرة إزاء الأمم المتحدة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى جميع الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية وغير هؤلاء ممن قدموا الدعم إلى الشعب الليبي في جهوده الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار. وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص العرفان لأفراد بعثة الأمم المتحدة وموظفي الأمم المتحدة لما يبذلونه من جهود من أجل دعم العملية الانتقالية في ليبيا. كما أوجه الثناء إلى ممثلي الخاص، طارق متري، لما أبداه من قيادة قوية منذ تقلده منصبه هذا.